حقوق الإنسان وحرية التعبير والمشاركة السياسية للشباب

برنامج جيل جديد

سلسلة موجزات السياسات لمشاركة الشباب المدنية والسياسية

موجز السياسات - 3

مقدمة

يركز موجز السياسات هذا على العلاقة بين احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير والمشاركة السياسية، والمشاركة الديمقراطية في الأحزاب السياسية والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والفضاءات الاجتماعية والمدنية.
يأتي هذا الموجز كمخرج لمحور مختبر سياسات مشاركة الشباب المدنية والسياسية، والذي تعقده منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) بالشراكة مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، في إطار برنامج جيل جديد. ويسلط هذا الموجز الضوء على الجلسة الثانية للمختبر بعنوان (**حقوق الإنسان وحرية التعبير والمشاركة السياسية للشباب**) وما ناقشه عشرون طالباً من طلبة العلوم السياسية والقانون في الجامعة الأردنية في هذا الصدد. وتبعاً لمنهجية عمل المختبر، استضاف اللقاء المستشار القانوني في منظمة النهضة العربية (أرض) أ. رامي قويدر وأداره الخبير في حقوق الإنسان الدكتور رياض صبح.

العوامل التي تؤثر على هامش حرية الرأي والتعبير

يعدّ ضمان حرية التعبير خطوة أساسية في عملية المشاركة لأهميتها للسماح للأفراد بالمشاركة في الشؤون العامة والتأثير فيها، كما تسمح في الوقت ذاته بصياغة السياسات لتتمحور حول حياة الناس وتجاربهم اليومية. **في هذا الصدد، أتاح مختبر السياسات هذا مجالاً أمام المشاركين لمناقشة هذه الصلات، واكتشاف الطريقة التي ترتبط بها حرية التعبير وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والمدنية والشبكات الموجودة بينها.**

إذ تعتمد مشاركة الأشخاص في الحياة العامة والسياسية على قدرتهم على التعبير عن آرائهم، وأفكارهم واحتياجاتهم داخل مجتمعاتهم؛ فالتعبير عن الأفكار والممارسات ومشاركتها من أجل تحقيق الأهداف هو إشارة إلى الحياة الديمقراطية الجماعية والتنوع والإدماج، فضلاً عن كونه مؤشراً على احترام حقوق الإنسان الأساسية، والمسؤولية المشتركة والمساءلة المجتمعية. كما يهيئ ضمان حرية التعبير بيئة ثقافية تشمل مجموعة من القيم والأدوات الأساسية لمشاركة الأفراد النشطة في الحياة السياسية سعياً إلى تحقيق الصالح العام. ويستلزم هذا إطاراً سياسياً وقانونياً يضمن حرية التعبير والرأي، إلى جانب الضوابط التي تحكم مشاركة الأفراد.

وقد أكد المختبر ضرورة توفير عدة ظروف وعوامل موضوعية محددة لتحفيز المشاركة السياسية الديمقراطية والتي تشمل الجوانب الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. إذ تُعدّ العلاقة بين المشاركة السياسية والمدنية وحقوق الإنسان وحرية التعبير أمراً معقداً، وتتأثر بعوامل متعددة تتجاوز المسائل التشريعية، وتشمل الظروف الاقتصادية للأفراد ومدى وصولهم إلى التكنولوجيا وشمولهم الرقمي؛ إذ لا يتم توزيع الوصول إلى المعلومات بالتساوي من حيث النوع والكم، كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المادية وغير المادية التي يمتلكها الأشخاص والتي تسمح لهم بالبحث عن المعلومات والوصول إليها وإنتاجها.

كما ناقش المختبر هذه العوامل كما يلي:

العامل الأول: ضمان حقوق الإنسان

أصبحت حقوق لإنسان تدريجياً مرجعاً عاماً في جميع أنحاء العالم في العقود الماضية إذ جرت صياغتها وتحقيقها بأشكال وتدابير مختلفة عبر سياقات مختلفة أيضًا من خلال العمل والحشد السياسيين. وعلى الرغم من الطموحات العالمية لحقوق الإنسان، إلا أنها لا تُمارس أو تحظى باحترام على قدم المساواة في جميع أنحاء العالم؛ إذ تؤثر ديناميكيات عديدة على تحقيقها والالتزام بها. ومن بين حقوق الإنسان الأساسية، فإن حرية التعبير والرأي لا تُملي ضمان رفاهية الفرد وحسب، بل تضمن أيضاً الحياة الجماعية الديمقراطية والشاملة.

تطورت حقوق الإنسان ومجموعة القوانين التي تؤكدها على النحو الملائم بعد الحرب العالمية الثانية، مؤكدة على أنه:

> «يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء.» (المادة *1* من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لسنة *1948*)

يُنظر إلى حقوق الإنسان المعاصرة على أنها أداة لضمان السلم والاستقرار لجميع المجتمعات والشعوب، بهدف تجنب الحروب الكارثية وتكرار وقوعها، وضمان توفير حياة كريمة لجميع الشعوب في جميع أنحاء الكوكب. لكن مع مرور الوقت، أظهر تبنّي حقوق الإنسان المتزايد في أنحاء العالم أن تحديدها وتحقيقها وممارستها يتحقق من خلال حراك الناس، وتعبئتهم واحتياجاتهم. ومن هذا المنطلق، تتفاعل حقوق الإنسان دائماً مع العوامل الاقتصادية والسياسية في كل سياق. وفي حين أنها تهدف إلى ضمان الحقوق السياسية والمدنية وغيرها من الأمور، فإنها تعتمد أيضاً إلى حد بعيد على ممارسة الشعوب لهذه الحقوق من خلال المشاركة السياسية والمدنية؛ فهي تسمح بمشاركة وتشابك سياسيين أوسع وتعتمد على عمل الشعوب والحكومات السياسي.

وفي الواقع، يؤكد تقرير صادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الدورة السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في عام 2014 على العلاقة القوية بين حقوق معينة من حقوق الإنسان مثل حريات التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير، فضلاً عن الحق في الحصول على المعلومات والمشاركة السياسية على قدم المساواة.

الأردن طرف في كثير من المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تدعم حقوق الإنسان وتصونها. وعلى الرغم من ذلك، أعربت أحدث تقارير لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان «هيومان رايتس ووتش» عن بعض جوانب القلق والمخاوف المتعلقة بالحريات والحقوق في البلاد. وعليه أوصت هيومان رايتس ووتش بأن يبذل الأردن مزيداً من الجهود سعياً إلى ضمان حقوق الإنسان، والديمقراطية والمواطنة المتساوية التي تُعدّ عناصر أساسية لتعزيز المشاركة، إذ وعندما تحمي القوانين والمؤسسات حقوق المواطنين ورفاههم، فهي تُروّج للمشاركة المتساوية والشاملة في الحياة المدنية والسياسية وتُعززها في المجالين العام والخاص.

تؤكد المادة 7 من الدستور الأردني صراحة على عدم جواز المساس بالحرية الشخصية وتنص المادة 15 على أن الدولة تكفل حرية الرأي والتعبير. لقد أثبت الأردن على مدى العقود الماضية التزامه بحماية حقوق الإنسان في العموم من خلال تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات والخطط الوطنية. وتعمل الحكومة الأردنية بنشاط ضمن هذا الإطار المؤسسي على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية ودعمها من خلال شبكة من الهيئات الرسمية، بما في ذلك مكتب المنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان الذي يعمل تحت رعاية مكتب رئيس الوزراء والمركز الوطني لحقوق الإنسان.

العامل الثاني: وسائل التواصل الاجتماعي والفضاء الرقمي

تتأثر حرية التعبير عادة بعدة عوامل لا تشمل السياسات وحسب، بل أيضاً وسائل التعبير والاتصال والتواصل، فضلاً عن أشكال الحراك والتعبئة التي ينتهجها الأفراد للمطالبة بالحقوق والاحتياجات. وهذه الحرية تتحدد من خلال القوانين المعمول بها، ومدى إمكانية وصول الأشخاص إلى وسائل المعلومات، وإمكانية مشاركة أفكارهم وقدرتهم على ذلك، وتوفر التكنولوجيا وإمكانية الوصول إليها. لقد تمكن مختبر السياسات مسبقاً من التقاط بعض الديناميكيات المهمة في السياق الأردني فيما يتعلق بمسألة حرية التعبير والفضاءات والمنصات الرقمية، وعلاقة الشباب بوسائل التواصل الاجتماعي وطرق تعبيرهم عن أفكارهم وآرائهم بشأنها. وقد ناقش المشاركون في المختبر المخاطر التي تُهدد حرية التعبير في الفضاء الإلكتروني قبل وقت طويل من إقرار قانون الجرائم الإلكترونية في وقت لاحق من عام 2023 رغم أن اللجنة الملكية بينت أن «تحديث وسائل الإعلام وضمان استقلالها أمر هام للغاية للتحديث السياسي» وأنه «لا يمكن تصور تطوير نموذج ديمقراطي دون إعلام حر ومسؤول وتدفّق حر للمعلومات.»

وكما ناقشنا في دراسة خط الأساس لعام 2021 التي أُجريت في بداية مشروع جيل جديد في الأردن لفهم احتياجات الشباب في السياق، يعتمد الشباب في الأردن للغاية على وسائل التواصل الاجتماعي لكنهم في الوقت ذاته غير راضين عن المعلومات المتوفرة على هذه المنصات. ومن خلال اعتمادهم على مثل هذا النوع من وسائل الإعلام، فهم يواكبون توجهات أوسع في المجتمع، ويواجهون تحديات مماثلة.

اكتسبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً ومتزايداً في التأثير في كيفية التعبير عن المعلومات وتبادلها، فلدى 75% من البالغين في الأردن حسابات على موقعي فيسبوك وتويتر (منصة إكس حاليًا)، إلا أن الوصول إلى الإنترنت ليس متساوياً ويعتمد على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والجنس والموقع الجغرافي. فعلى سبيل المثال، يُمثل فرض الضرائب على خدمات الإنترنت عبر الهاتف المحمول عقبة رسمية أمام وصول الكثير من الأشخاص إلى الخدمات الإلكترونية، وخاصة الأفراد ذوي الدخل المحدود. أجرت دائرة الإحصاءات العامة دراسة في عام 2017 حول مدى قدرة الأفراد على استخدام الإنترنت حيث أشار 10.5 % من المستجيبين إلى ارتفاع تكاليف الإنترنت كأحد الأسباب الرئيسية لعدم استخدامه. وشكلت التكلفة عائقاً أكبر في المناطق الريفية، حيث لا يستطيع 17.3 % من السكان الوصول إلى الإنترنت بسبب تكاليف الخدمة مقارنة بنسبة 9.5 % في المناطق الحضرية.

تُظهر هذه العوامل القيود التي يواجهها الشباب وعامة السكان في قدرتهم على التعبير عن آرائهم والوصول إلى المعلومات من خلال المنصات الرقمية. ولا تعتمد حرية التعبير بشكل كبير على الإبداع والابتكار وحسب، بل تتأثر كذلك بالتحديات السياقية والرقابة التي تفرضها منصات وسائل التواصل الاجتماعي نفسها والتي غالباً ما تكون شريكة في اتفاقيات سياسية واقتصادية مع حكومات نافذة. ولا تشتهر هذه المنصات بنشر أخبار ومعلومات مزيفة أو غير صحيحة وحسب، بل إنها تفرض في كثير من الأحيان رقابة نشطة على المستخدمين فضلاً عن انتهاكها قواعد الخصوصية.على سبيل المثال، تُظهر منصات شركة ميتا (فيسبوك وإنستغرام) باستمرار نمطاً من الرقابة على المحتوى المؤيد لفلسطين،

وخاصة خلال فترات تصاعد العنف الإسرائيلي عندما يحاول المستخدمون إلقاء الضوء على الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني من خلال مشاركة الأخبار والمعلومات. وقد أثارت هذه الرقابة نقاشات بين الشباب في مناطق مختلفة كفلسطين والأردن حول حقوقهم الرقمية والقضايا المتعلقة بالوصول إلى هذه المنصات ومدى الحرية المتاحة عليها.

العامل الثالث: ضمان الحق في الحصول على المعلومات

يُعد الحق العام في المعرفة والحصول على المعلومات إحدى الركائز الأساسية في الحكم الديمقراطي في الأمم. وتعتمد المشاركة الفعالة للمواطنين على المعلومات التي تعمل بوصفها أداة حاسمة لتعزيز المواطنة، والشفافية والمساءلة. وقد جرى التأكيد على هذا المبدأ في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يؤكد على حق جميع الأفراد في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، ما يُمكّن الأفراد من اتخاذ قرارات مدروسة والمشاركة الهادفة في الشؤون العامة. علاوة على ذلك، يضمن الحق في الوصول إلى المعلومات تمكّن الأفراد الذين يعيشون في أي مجتمع من الحصول على المعرفة الكافية من السلطات الحاكمة. لذلك، يجب على المؤسسات والجهات ذات الصلة القيام بنشر أقصى قدر من المعلومات استباقاً عبر جميع المنصات، وخاصة الرقمية منها التي يُمكن الوصول إليها بسهولة عبر الإنترنت.

صدر القانون الأردني (ضمان حق الحصول على المعلومات) رقم (47) في عام 2007، ليسمح للمواطنين بالحصول رسمياً على المعلومات. وتؤكد المادة 7 من القانون «أن لكل أردني الحق في الحصول على المعلومات التي يطلبها وفقاً لأحكام هذا القانون إذا كانت له مصلحة مشروعة أو سبب مشروع».

وكان القانون الأول من نوعه في العالم العربي عند إقراره في بادئ الأمر. ومع ذلك، واجه القانون منذ صدوره انتقادات واسعة، إذ اعتبرته العديد من المنظمات المحلية مجرد قانون رسمي ولا يُطبق على أرض الواقع، لاسيما بسبب اشتراطه وجود مصلحة مشروعة أو سبب مشروع للحصول على المعلومات. وسلط تقرير صادر عن مؤسسة الشفافية الدولية- الأردن في عام 2020 الضوء على عدم توافق القانون مع مبادئ الأمم المتحدة في هذا الصدد؛ إذ أشار التقرير إلى أن القانون يتناقض مع ما يُقارب 40 قانوناً آخر ينص على سرية المعلومات. كذلك، وصف تقرير التصنيف العالمي حول الحق في الحصول على المعلومات الصادر عن مركز القانون والديمقراطية القانون الأردني بالغموض والافتقار إلى التفاصيل الإجرائية مع وجود نظام استثناءات غير واضح.

في عام 2024 صدر قانون معدل رقم (3) لسنة 2024 ويقرأ مع القانون رقم (47) لسنة 2007 وبموجبة تم اجراء العديد من حيث أوجب القانون على الدائرة نشر التقارير السنوية أو الدورية و المشاريع والعطاءات وغيرها الصادرة عن الدوائر المعنية، والاتفاقيات التي تتعلق بعمل الدائرة.

وبموجب القانون، يمكن استعمال أو إعادة استعمال المعلومات التي تم نشرها أو الإفصاح عنها أو تسليمها لطالبها من قبل الجهات المعنية؛ شريطة أن تتم الإشارة إلى تاريخ الحصول عليها ومصدرها وعدم تحريف مضمونها وفقاً لأحكام نظام فهرسة الوثائق وتصنيفها الصادر بموجب أحكام القانون، وتسمي الدائرة شخصاً مختصاً بتلقي طلبات الحصول على المعلومات ومتابعتها. وألزم القانون المسؤول إجابة طلب الحصول على المعلومة او رفضه خلال خمسة عشر يوم عمل من اليوم التالي لتاريخ تقديمه، ويجوز تمديد هذه المدة إلى عشرة أيام أخرى ولمرة واحدة فقط ولأسباب مبررة. واشترط القانون في حال رفض الطلب أن يكون القرار معللاً ومسبباً، فيما اعتبر الامتناع عن الرد ضمن المدة المحددة قراراً بالرفض، وغيرها من التعديلات الجوهرية.

إن هذه البيانات ومخاوف الشباب التي تؤكد على العلاقة بين حرية التعبير ومشاركتهم السياسية تشير إلى ضرورة قيام الأردن ببذل جهود كبيرة لضمان حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات. تؤثر هذه العوامل **في تعزيز المشاركة السياسية لدورها في وجود بيئة حاضنة للمكونات الاجتماعية والثقافية التي تُمكن الشباب من صياغة احتياجاتهم وتطلعاتهم والعمل على تحقيقها بشكل جماعي وفعال. تؤثر حرية التعبير عن الأفكار والآراء على الطريقة التي تُصاغ بها السياسات، كما أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببناء العمل السياسي الجماعي في مختلف المجالات: من الأحزاب إلى وسائل الإعلام والمجتمع المدني.** وإن من شأن مساعي الأردن لتحديث الحياة السياسية وتعزيز الأحزاب والمشاركة السياسية منذ عام 2021 الاستفادة من اهتمام أعظم من المشرّعين، والمجتمع المدني والحكومة. وينبغي أن تعمل الجهات المعنية جميعها نحو ضمان حرية التعبير وحمايتها، ما سيؤدي في النهاية إلى زيادة المشاركة والثقة وبناء عقد اجتماعي أقوى.

من منظور الشباب:
واقع حرية الرأي والتعبير يحتاج للمزيد من العمل

شهد ترتيب الأردن في مؤشر الديمقراطية العالمي لعام 2022 تراجعاً ملحوظاً، ما وضعه ضمن الدول العشر الأولى التي تعاني من انتكاسات كبيرة على مستوى العالم. يحتل الأردن حالياً المرتبة 122 عالمياً فيما يحتل المرتبة الثامنة عربياً. علاوة على ذلك، يسلط التقرير الضوء على التراجع المتواصل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر الديمقراطية، ما يُرسّخ مكانة المنطقة ضمن الدول الأقل أداءً من حيث حقوق الإنسان مقارنة بمناطق العالم الأخرى. فعلى سبيل المثال، تغير تصنيف الأردن من «حر جزئياً» إلى «غير حر» في مؤشر الحرية العالمي لمنظمة بيت الحرية «فريدوم هاوس» من عام 2021 حتى آخر تقرير صادر في عام 2023. وفيما يتعلق بحرية الصحافة، ذكر تقرير «مراسلون بلا حدود» الصادر في عام 2023 أن منطقة الشرق الأوسط «ما تزال تعاني من انعدام حرية الصحافة.» وفي حالة الأردن، أكد التقرير أن «الصحافة الأردنية تجد نفسها عالقة بين الرقابة الذاتية والخطوط الحمراء التي ترسمها السلطات.» وبالتالي فإن ترتيب الأردن في هذا المؤشر لعام 2023 متدنٍّ للغاية، حيث احتل المرتبة 146 من أصل 180 دولة مقارنة بالمرتبة 120 التي احتلها في عام 2022.

> «يمكن أن يؤثر الخوف من الملاحقة القانونية على مشاركة الشباب في الحياة السياسية والمدنية، إذ قد يشعر الشباب بالقلق إزاء العواقب المحتملة للتعبير عن آرائهم والمشاركة في النقاشات العامة.»
>
> أحد المشاركين في المختبر

وفي هذا السياق، أثار إقرار قانون الجرائم الإلكترونية في عام 2023 جدلاً واسعاً في المجتمع الأردني؛ إذ رافقت هذا القانون احتجاجات محلية من البرلمانيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. كما واجه القانون الجديد كذلك انتقادات من مختلف الكيانات الدولية، بما ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فضلاً عن منظمات مثل المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان وهيومان رايتس ووتش.

> «تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في تسليط الضوء على القضايا الاجتماعية والسياسية وتعزيز حرية الرأي والتعبير.»
>
> أحد المشاركين في المختبر

ناقش الشباب المشاركون في مختبر السياسات على نطاق واسع العوامل الإيجابية والسلبية التي تؤثر على حرية التعبير في الأردن، مسلطين الضوء لا على المسائل التشريعية فقط، ولكن على القضايا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية أيضاً. وفي حين أعرب العديد منهم عن تقديرهم للحماية الدستورية لحرية التعبير وحقوق الإنسان، فقد أشاروا أيضاً إلى التشريعات المقيّدة التي غالباً ما تُعيق الشباب عن مشاركة أفكارهم وآرائهم بحرية، الأمر الذي اعتبر بعضهم أنه يؤدي إلى آثار سلبية لا على الحريات وحسب، بل على مشاركة الشباب السياسية عامة أيضاً.

و من ناحية أخرى، ركز الشباب أيضاً خلال نقاش مختبر السياسات على قضايا أخرى تؤثر على حرية التعبير والمشاركة، كالتحرش والعنف الإلكتروني ونشر الأخبار المزيفة والأمن بشكل عام ، والتي اعتبروها مسائل متشابكة. وأكدوا في الوقت ذاته على أنهم يرون أن وسائل التواصل الاجتماعي هي أداة مهمة بالنسبة لهم غير أنها تعاني من عدم استغلالها بكامل إمكاناتها. واعتبروا أن دور وسائل الإعلام عامة، بشكليه التقليدي والجديد، والفضاء المدني غاية في الأهمية في تحسين حرية التعبير (من خلال رفع الوعي بها وممارستها كذلك) وبالتالي في دعم مشاركة الشباب السياسية.

في حين قال آخر إن:

«هناك منافذ إعلام مستقلة ونشطة ومنظمات مجتمع مدني تعمل من أجل تعزيز الحرية والديمقراطية».

أحد المشاركين في المختبر

توصيات

للحكومة:

- العمل على مواءمة السياسات والممارسات بما يتوافق مع التزامات الأردن بمواثيق حقوق الإنسان وضمان حرية الرأي والتعبير.
- الحد من الرقابة الإلكترونية على المحتوى المتعلق بالتوجهات المجتمعية، مع التركيز على العلاقة بينها وبين المشاركة السياسية.

للبرلمان:

- إطلاق حوارات حول القوانين المقيّدة لحرية الرأي والتعبير، بما في ذلك تلك المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، ورفع مستوى الوعي بآثارها والإجراءات المتخذة بموجب هذه القوانين، بما يضمن إشراك الشباب في صياغة تلك القوانين أو قبولها أو رفضها.
- تعديل قانون حق الحصول على المعلومات لتسهيل الوصول إلى المعلومات العامة.
- مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية.

للجامعات والأوساط الأكاديمية:

- إجراء الأبحاث المتعلقة بحرية التعبير واستكشاف دورها وأثرها على المشاركة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية للشباب، والنساء.
- تطوير البنية التحتية، من مناهج تعليمية وبرامج تدريبية لتعزيز واقع حرية التعبير.

للمجتمع المدني:

- توفير مساحات آمنة على بأشكالها المتنوعة على أرض الواقع وضمن الفضاء الرقمي لحماية حريات الشباب ودعم حراكهم من أجل حرية التعبير.

للشباب:

- استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي، والفضاءات الرقمية مساحات للتعبير عن الآراء والأفكار بطريقة واعية لا تضر بهم وتفيد مجتمعاتهم.
- اكتساب الخبرات والأدوات اللازمة للتنظيم المجتمعي لصياغة السردية التي يرغب الشباب في طرحها في المجتمع المدني والساحة السياسية.

لوسائل الإعلام:

- توفير مساحات للشباب للتعبير عن أفكارهم وآرائهم ووجهات نظرهم، بما يدعم مشاركتهم في الحياة العامة والشؤون الجماعية.

تم إطلاق مشروع جيل جديد في منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في عام 2021، بدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية لتنشيط وتشجيع القيادات الشبابية في تعزيز العدالة الاجتماعية بين المرأة والرجل. ويهدف المشروع إلى الترويج للحوار بين الشباب وصانعي السياسات للتأثير على السياسات المرتبطة بالعدالة، وخاصة حقوق الشباب والمرأة

يعد مختبر السياسات جزء من منهجية بحثية في منظمة النهضة (أرض)، تعمل على توفير مساحة مخصصة لمناقشة وبحث قضايا السياسات العامة، بحيث تسعى لبناء قدرات المشاركين في المختبر وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتأثير في عملية صنع السياسات العامة، وتبادل الآراء مع الخبراء والباحثين المختصين في المواضيع المطروحة بناء على أوراق مرجعية يتم إعدادها لتناول موضوع الدراسة في المختبر

مركز النهضة الإستراتيجي هو مركز فكري مستقل مقره الأردن تأسس عام 2018 يعمل ضمن الإطار التنظيمي لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)